Center for Media and Cultural Freedom

لبنان

التقرير السنوي لعام 2015

اعتداءات واستدعاءات في ظل حراك مدني لمواجهة فساد النظام

إعداد: وداد جربوع

تراجعت حرية الرأي والتعبير والحريات العامة في لبنان، وتحديداً مع بداية الحراك المدني الشبابي، الذي بلغ أوجَه في أواخر آب/أغسطس، فازدادت وتيرة الاعتداءات الجسدية على الصحافيين والمراسلين الذين قاموا بتغطية الحراك، والنشطاء الذين نظّموا التحركات والتظاهرات في مواجهة الفشل الحكومي في معالجة قضايا عديدة، من أزمة النفايات وتمديد ولاية المجلس النيابي إلى قضايا الفساد في إدارة شؤون البلاد.

وفي محاولة لفرض رقابة ذاتية على ما يكتبه الصحافيون والنشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديداً عند نقد السلطة السياسية، ازدادت وتيرة الاستدعاءات والتحقيقات والاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية، فنشطت دعاوى "القدح والذم والتحقير" أمام محكمة المطبوعات التي أمست كالسيف المُصلت على رؤوس الصحافيين. واستمرت الرقابة الأمنية والدينية على الساحة الثقافية لمنع عرض بعض الأفلام والمسرحيات التي تتطرّق إلى "هيبة الأمن ورجالاته" أو الأديان أو حتى إلى ذاكرة اللبنانيين. ولم يغب تأثير الصراع السياسي في المنطقة على بعض وسائل الإعلام اللبنانية، فتم حجب قناتين عن أقمار "عرب سات" بحجة "الإساءة الى السعودية وملكها".

فقد ترك الحراك المدني، الذي تركزت نشاطاته في النصف الثاني من سنة 2015، بصمته على واقع الحريات في لبنان، الذي شهد تراجعاً كبيراً عن السنوات الماضية، على الرغم من أن هذا الحراك استطاع أن يفرض نفسه على الساحة السياسية وينتزع شرعيته من خلال التحركات والنشاطات العديدة في الشارع بعد فشل الحكومة اللبنانية في إيجاد حلّ لأزمة النفايات، ليرتفع بعدها سقف مطالب الحراك ويطال العديد من القضايا العالقة، ومحاسبة الجهات السياسية المشاركة في قضايا الفساد. وفي ظل التحركات التي

قامت بها الحملات المدنية العديدة مثل "طلعت ريحتكم"، و"بدنا نحاسب"، و"عالشارع" وغيرها، والتي اتخذت من ساحتَي "رياض الصلح" و"الشهداء" مركزاً أساسياً للتظاهرات، تصاعدت الاعتداءات الجسدية بشكل صارخ في تلك الساحات، وأيضاً أمام مبنى وزارتَي البيئة والداخلية ومبنى السرايا الحكومية من قبل الأجهزة الأمنية، بحق الصحافيين والمراسلين والنشطاء والمتظاهرين، لتبلغ ذروتها عندما حاول المتظاهرون دخول ساحة النجمة للوصول إلى مبنى مجلس النواب. ولم يسلم الصحافيون من الضرب بالهراوات والعصي والأيدي، والرش بخراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع، ما أدى إلى إصابة عدد منهم بجروح ورضوض واختناق، إضافة إلى تكسير الكاميرات والمعدّات الصحافية، كما حصل مع مصور محطة "سكاي نيوز عربية" (Sky News) محمد حنون الذي اعتدت عليه الأجهزة الأمنية في 19 آب/أغسطس أمام مبنى السرايا أثناء تصويره لحظة ضرب واعتقال الناشطين، فدفعته العناصر الأمنية إلى داخل بهو مبنى الصحافيين وانهالوا عليه بأعقاب البنادق ما تسبب له بإصابة بليغة في عينه استدعت نقله بشكل فوري إلى المستشفى. وأمثلة كثيرة أخرى حصلت أمام مبنى السرايا بتاريخ 22 آب/أغسطس، ومنها تعرّض كل من مراسلة قناة "المؤسسة اللبنانية للإرسال انترناسيونال" (LBCI) ندى أندراوس عزيز للدفع من قبل القوى الأمنية أمام عدسة الكاميرا، ومصور القناة سمير بيتموني للضرب وتكسير الكاميرا، إضافة إلى تحطيم كاميرا المصور طوني كيريلوس. وتعرض فريق قناة "الجديد" الذي كان يضم المراسلة نوال بري ومصوراً للقذف بكرسي من قبل عناصر قوى الأمن، وكذلك مصوّر القناة جهاد زهري والتقني مصطفى الخنسا للضرب والدفع. كما تعرّض مصور "أسوشيتد برس" (Associated Press) حسين ملا للضرب المبرح من قبل العناصر الأمنية وتكسير معداته. أما مراسلة "الشبكة الوطنية للإرسال" (NBN) ليندا مشلب والمصوّران مرتضى طراد ويوسف غصن فقد كان نصيبهما الرشق بالحجارة.

ولم يسلم الصحافيون والنشطاء من اعتداءات الشبان الموتورين التابعين لأحزاب سياسية لبنانية، وتحديداً عندما يتم ذكر أو عرض صورة لزعماء تلك الأحزاب، مثلما حصل مع فريق عمل قناة "المؤسسة اللبنانية للإرسال انترناسيونال" (LBCI) حيث تهجّم عليه بعض االشبان أثناء تصويره حلقة استثنائية عن تظاهرة حملة "طلعت ريحتكم" لحل ملف النفايات بتاريخ 28 آب/أغسطس، بسبب وجود صورة لأمين عام "حزب الله" السيد حسن نصرالله "بين صور السياسيين الفاسدين"، من مجموعة صور أعدّتها حملة "عالشارع"، ما اضطر فريق العمل إلى إزالة الصورة. وأيضاً اعتدت مجموعة من الشبان من مناصري رئيس مجلس النواب نبيه بري بتاريخ 19 أيلول/سبتمبر،على المتظاهرين المعتصمين أمام مبنى اللعازارية بالضرب بالكراسي ورمي الحجارة عليهم وتكسير الخيم، وقد أصيب مصور صحيفة "العربي الجديد" حسين بيضون بحجر في رأسه خلال الاعتداء، ونقل إلى مستشفى الجامعة الأميركية لتلقي العلاج.

وفي موازاة هذه الاعتداءات الجسدية، سُجّل اعتقال العشرات من النشطاء في الحراك المدني من قِبل الأجهزة الأمنية، والتحقيق معهم ثم إطلاق سراحهم، وفي مقدمهم الناشط أسعد ذبيان والمخرج لوسيان بو رجيلي.

وفي ظل موجات الحراك المدني، إزداد مسلسل استدعاء الصحافيين والنشطاء والتحقيق معهم بتهم مختلفة أبرزها "القدح والذم" و"إثارة النعرات الطائفية والمذهبية"، في محاولة لفرض رقابة ذاتية عبر الاستعانة بالأجهزة الأمنية والقضائية لإسكات الأصوات التي تعبّر عن رأيها وتنتقد السلطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كما حصل مع كل من الصحافي محمد نزال الذي حُكم عليه غيابياً بالسجن ستة شهور وغرامة مليون ليرة، بعد انتقاده القضاء اللبناني على "فايسبوك" بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر، وأيضاً توقيف الشاب ميشال الدويهي بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر إثر انتقاده جهاز الأمن العام.

وبدل أن تكون آلية تحرك الأجهزة الأمنية والقضائية في الشبهات وقضايا الفساد التي يطرحها الصحافيون خلال عملهم الصحافي، كانت الملاحقة والتحقيق يتمّان مع الصحافيين بسبب التحقيقات الصحافية والإشكاليات التي يقدّمونها للرأي العام، ومثالاً على ذلك التحقيق مع الصحافية في موقع "NOW" ميرا عبدالله بتهمة "التشهير بمؤسسة الجيش" بتاريخ 15 تشرين الأول/أكتوبر، على خلفية تقرير كانت قد نشرته تحت عنوان "تعرضت للاغتصاب خلال اعتقالها في لبنان". وبتّت المحاكم اللبنانية بعدد من القضايا مكبّدة الإعلاميين مبالغ مالية كبيرة وصلت الى غرامة قدرها 50 مليون ليرة بحق مدير "مركز الإرتكاز الإعلامي" الصحافي سالم زهران، على خلفية نشره معلومات عبر برنامج "حوار اليوم" الذي يبث على قناة "أو.تي.في." (OTV) في 5 نيسان/إبريل 2013، يتهم فيها الرئيس السابق ميشال سليمان بالفساد، وأيضاً الإعلامية غادة عيد مبلغ ستة ملايين ليرة، والإعلامي جورج بشير مبلغ ثلاثة ملايين، وألزمت عيد وشركة "الجديد" دفع مبلغ أربعة ملايين ليرة للمدعي القاضي المتقاعد عاصم صفي الدين كتعويض عن الأضرار التي لحقت به بسبب حلقة من برنامج "الفساد".

بالموازاة، أصدرت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، حكماً قضى بتغريم نائبة رئيس مجلس إدارة قناة "الجديد" كرمى خياط مبلغ 10 آلاف يورو بتهمة "عرقلة سير العدالة"، في حين أرجأت موعد بدء المحاكمة في قضية رئيس التحرير والمدير المسؤول في صحيفة "الأخبار" الصحافي ابراهيم الأمين وشركة "أخبار بيروت" ش. م. ل. بتهمة "تحقير المحكمة وعرقلة سير العدالة" إلى شباط/فبراير 2016.

كذلك دفعت بعض المؤسسات الإعلامية في لبنان ثمن التوترات والاستقطابات السياسية في المنطقة، إذ أقدمت المؤسسة العربية للإتصالات الفضائية (عرب سات) على فسخ التعاقد مع قناة "الميادين" لتلحقها قناة "المنار" بعد حوالي الشهر، وتحججهما عن أقمارها الصناعية بسبب ما ورد على لسان ضيوف ظهروا على هاتين القناتين "وتهجموا على السعودية وملكها".

أما على الصعيد الثقافي، فقد استمرت الرقابة على الأفلام والمسرحيات وحتى على ذاكرة اللبنانيين، فمنع وزير الداخلية نهاد المشنوق عرض الفيلم الوثائقي "لي قبور في هذه الأرض" للمخرجة رين متري، بناءً على توصية لجنة الرقابة على الأفلام، والذي يتحدث عن حقبة الحرب الأهلية في لبنان، بحجة تهديده السلم الأهلي. والأخطر كان امتداد يد الرقابة لتطال حرم الجامعة الأميركية في بيروت، ممارسة الضغط على إدارة الجامعة لمنع عرض هذا الفيلم بتاريخ 27 تشرين الأول/أكتوبر، ما أثار امتعاض الطلاب والنشطاء، خصوصاً وأن حرم الجامعات يتمتع بمساحة أكبر من حرية التعبير ولا يخضع للرقابة الاعتيادية.

وامتد مقص الرقابة في الأمن العام لمنع ما اعتبر مساً بهيبة رجال الأمن ، كما حصل مع مسرحية "بيروت سيندروم" للمخرج لوسيان بو رجيلي، بتاريخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر، لرفضه حذف جملتين تتحدثان عن المجلس الأعلى للطفولة والأمن العام. فيما منع فيلم "سوليتير" في مهرجان "كابريوليه" للمخرج اللبناني جو الحاج بتاريخ 31 أيار/مايو، "لأنه يصوّر رجل أمن وهو يلعب لعبة السوليتير على جهاز الكمبيوتر خلال الخدمة". وبرز كذلك تدخّل الشخصيات الدينية كمدير "المركز الكاثوليكي للإعلام" الأب عبده أبو كسم والأب فادي تابت، للحث على منع لعض الأعمال، على غرار حملة التحريض التي قاما بها لمنع مسرحية "لماذا رفض سرحان سرحان ما قاله الزعيم عن فرج الله الحلو في ستيريو 71؟" التي أعادت إخراجها لينا خوري، وحث الأمن العام على منعها، بحجة "طريقة تناول المسرحية للطقوس المسيحية".

في الخاتمة، لا يسعنا إلا أن نقول أن الحراك المدني الشبابي أعطى أملاً في إمكانية أن يكون لبنان على خريطة الدول التي تشهد ربيعاً حقيقياً، في محاولة لحل جميع القضايا والأزمات السياسية والإقتصادية العالقة، والوصول إلى مجتمع ديمقراطي مدني علماني يحترم حرية التعبير والحريات العامة. إلاّ أن تعنّت السلطة السياسية وتنامي الأفكار المحافظة لدى المرجعيات الدينية وإخفاقات الحراك المدني في وضع استراتيجية ناجحة، كلّها أمور لا تنذر بتحسّن الأوضاع عمّا قريب.

تقرير صادر عن مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية – سكايز، 2016

مؤسسة سمير قصير

بناية ديب NECG، الطابق الثالث – شارع حديقة السيوفي، الأشرفية – بيروت، لبنان

هاتف: 397331 1 961+

www.skeyesmedia.org – info@skeyesmedia.org

هذا المشروع مموّل من الاتحاد الأوروبي

إن محتوى هذا التقرير يعبّر حصراً عن رأي مؤسسة سمير قصير وهو لا يعكس بأي شكل من الأشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.